الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
هيئة نزع السلاح

الجلسة ٢٣٣
الثلاثاء، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيسة بالنيابة: السيدة آرسي دي جينيه ..... (المكسيك)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة آرسي دي جينيه (المكسيك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة ٢٣٣ والدورة التنظيمية المستأنفة لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩.

ووفقا للممارسة المتبعة في الأعوام السابقة، تعقد هيئة نزع السلاح بعد ظهر هذا اليوم جلسة قصيرة لتناول المسائل التنظيمية التي لم تبت فيها بعد والمتعلقة بالدورة الموضوعية المقبلة لعام ٢٠٠٠. وتتضمن هذه المسائل تقرير مواعيد عقد الدورة، وانتخاب رئيس الهيئة للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠، وانتخاب سائر أعضاء المكتب، والاتفاق على البنود الموضوعية التي ستدرج في جدول أعمال الهيئة، وتعيين رئيسي الفريقين العاملين، وأخيرا، اعتماد مشروع برنامج العمل للأسبوع الأول من الدورة الموضوعية.

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): إسمحوا لي أن أسترعي انتباه الوفود إلى الوثيقة A/CN.10/L.45، التي تتضمن جدول أعمال الدورة التنظيمية الذي اعتمد في اجتماعنا السابق، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وأي وفد ليست لديه نسخة من هذه الوثيقة يمكن أن يطلبها من نافذة توزيع الوثائق الكائنة في آخر القاعة.

وكما تبين تلك الوثيقة، فإن البند الثالث المدرج في جدول الأعمال هو انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين لفترة اجتماعات الدورة الموضوعية التي ستعقد في عام ٢٠٠٠. ووفقا لمبدأ المداورة بين مختلف المجموعات الإقليمية ستتولى رئاسة هيئة نزع السلاح لهذا العام مجموعة الدول الآسيوية. ويسرني أن أبلغ أعضاء الهيئة بأن مجموعة الدول الآسيوية قد أقرت ترشيح السيد جواد ظريف، نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية في جمهورية إيران الإسلامية، لمنصب رئيس هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٠.

وإذا لم اسمع أي تعليق، فسوف أعتبر أن هيئة نزع السلاح ترغب في انتخاب السيد جواد ظريف، نائب

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-33814

9933814

وزير الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية، رئيسا بالتزكية.

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعلن الآن انتخاب السيد جواد ظريف رئيسا لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٠.

من المؤسف أن السيد ظريف ليس بوسعه أن يكون معنا اليوم إذ يتعين عليه حضور اجتماع هام جدا على المستوى الوزاري في عاصمة بلده. ومع ذلك، اسمحوا لي بالقول إن السيد ظريف، المسؤول عن الشؤون القانونية والدولية في وزارة الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية، وهو دبلوماسي بارز جدا ومشهور أيضا في الأمم المتحدة، على الأخص لخبرته الواسعة ومعلوماته الوافرة في ميدان نزع السلاح. وإنني واثقة من أن خبرته الواسعة فيما يختص بالأمم المتحدة وميدان نزع السلاح ستمكنه من إدارة شؤون هيئة نزع السلاح على أفضل وجه بما يضمن تحقيق الفعالية والنجاح.

واسمحوا لي أن أطلب بالنيابة عن أعضاء الهيئة، إلى الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، السفير هادي نجاد حسينيان أن ينقل تهانئنا للسيد ظريف على انتخابه لهذا المنصب الهام وللمهام التي سيضطلع بها.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن السيد ظريف، الرئيس المقبل لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٠، وبالإصالة عن نفسي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري العميق للجهود المخلصة التي بذلتها الرئيسة بالنيابة أثناء الأشهر الأربعة الماضية. ومن حسن الحظ أن الدورة التنظيمية لهيئة نزع السلاح قد تمكنت بنجاح، بفضل رئاستها وتوجيهها المقتدر، من اختتام بعض الجوانب الهامة لعمل الهيئة. وسيتيح حسم المسائل التنظيمية - ولا سيما مواعيد دورة الهيئة وفترة انعقادها - لنا الآن التركيز على البنود الموضوعية من جدول أعمال الهيئة، ولا سيما البند المتعلق بنزع السلاح النووي.

والواقع أن هذا سيحدد منظور المشاورات التي سيجريها السيد ظريف في الأسابيع المقبلة. وقد فهمت من كلامي معه، أنه ينوي عقد مشاورات في نيويورك في الوقت المناسب بشأن البنود الموضوعية من جدول الأعمال قبل بدء دورة الهيئة رسميا. ومن المؤكد أن نجاح تلك المشاورات سيتطلب بالتأكيد التفهم والتعاون الجماعيين منا جميعا، الأمر الذي بدا واضحا تماما أثناء المشاورات الحالية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب بالنيابة عن الرئيس وبالإصالة عن نفسي، عن امتناننا للثقة التي أبديتموها بتأييد ترشيح السيد ظريف. وإنني واثق من أنه سيستجيب لثقتكم بتكريس جهوده بهدف توجه المناقشات أثناء الدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح نحو تحقيق نتائج ناجحة فيما آمل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أود الآن أن أشرع في انتخاب أعضاء المكتب الآخرين، وخاصة نواب الرئيس الثمانية والمقرر.

السيد مسدوه (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا، سيدتي، بأن أحييك على الجهود التي ظللت تبذلينها خلال الشهور العديدة الماضية في قيادة هيئتنا، وأود كذلك أن أعرب لك عن تقديرنا لما اضطلعت به من عمل أثناء رئاستك لهيئة نزع السلاح بصفتك رئيسة بالنيابة.

واسمحي لي أيضا أن أهنئ وفد جمهورية إيران الإسلامية على انتخابه لرئاسة هيئة نزع السلاح، الأمر الذي يستحقه تماما. فالتجربة التي يتمتع بها السيد ظريف، نائب الوزير للشؤون القانونية والعلاقات الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية، وخبرته المهنية، معروفتان جيدا لدى الجميع. ونحن مقتنعون بأن الهيئة ستتمكن، تحت قيادته النافذة البصيرة، وبفضل خبرته ومهاراته، من المضي قدما وإحراز النتائج المأمولة.

وأود أن أبلغ الهيئة بأن المجموعة الأفريقية قد اجتمعت وأيدت ترشيح السيد صمويل أميهو، المستشار لدى بعثة بنن، لمنصب المقرر. والسيد أميهو معروف جيدا لهيئتنا ولزملائنا هنا. ونحن نقدر تقديرا عاليا إسهاماته وكذلك صفاته الشخصية الممتازة وخبرته المهنية، وعلى وجه الخصوص في مجال نزع السلاح.

وأيدت المجموعة الأفريقية أيضا ترشيح سيراليون لأحد مناصب نواب الرئيس. ولهذا فإنه يسعدني أن أطلب من الهيئة، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، قبول

الترشيحين الأفريقيين للسيد أميهو مقررا، ولسيراليون لمنصب أحد نواب الرئيس، وتمكين المكتب بذلك من إكمال عضويته.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أبلغني أيضا منسقو المجموعات الإقليمية بأنه تم اقتراح ثلاثة مرشحين لمناصب نواب الرئيس، وهم: السيد هزييرين بوهان، ممثل إندونيسيا؛ والسيد جاك لويس بواسون، الممثل الدائم لموناكو؛ والسيد لويس إستيفيز - لوبيز، ممثل غواتيمالا.

وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب الممثلين المذكورين أعلاه لمكتب هيئة نزع السلاح للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠.

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أنتقل الآن إلى انتخاب مقرر الهيئة. لقد أحطنا علما ببيان ممثل الجزائر أن المجموعة الأفريقية رشحت السيد صمويل أميهو، ممثل بنن، لمنصف المقرر. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن هيئة نزع السلاح ترغب في أن تنتخب بالتزكية، السيد صمويل أميهو، ممثل بنن، مقررا لهيئة نزع السلاح لدورة عام ٢٠٠٠.

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أتقدم بأحر تهانئي إلى الرئيس ونواب الرئيس والمقرر على انتخابهم لمكتب هيئة نزع السلاح. وأنا واثقة بأنهم سيسهمون إسهاما ممتازا في أعمال هذه السنة.

وأود أيضا أن أطلب من المجموعات الإقليمية أن تواصل مشاوراتها الداخلية حتى يكون لدينا مرشح واحد من مجموعة الدول الغربية ودول أخرى لمنصب أحد نواب الرئيس، ومرشح واحد من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمنصب أحد نواب الرئيس، ومرشحان من مجموعة دول أوروبا الشرقية لمنصبي اثنين من نواب الرئيس.

وكما تعلم الهيئة، لا يزال علينا أن نعين رئيسين للفريقين العاملين المعني أحدهما بنزع السلاح النووي والآخر بالأسلحة التقليدية على التوالي. وهذه المسألة لم تحل بعد، والمشاورات مستمرة بشأنها. وينبغي أن يُقدم ترشيح رئيسي الفريقين العاملين رسميا في جلسة لاحقة لهيئة نزع السلاح.

وأرجو من المجموعات الإقليمية أن تواصل مشاوراتها بغية ترشيح أشخاص لرئاسة هذين الفريقين العاملين. وبما أنه ليس لدينا مرشحون في الوقت الراهن، أود أن أطلب من جميع أعضاء الهيئة إرجاء تعيين هذين الرئيسين إلى موعد لاحق.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٠

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تدرك الهيئة الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البندين اللذين تتناولهما الدورة الموضوعية لهذه السنة. ولكن على الرغم من المشاورات المكثفة التي أجريت حتى الآن، لم يتسن التوصل إلى اتفاق بعد.

وأود أن أقترح على الوفود أن ينظر المكتب المنتخب حديثا في تعيين أحد نواب الرئيس للإشراف على مواصلة المشاورات غير الرسمية بشأن البندين اللذين سيدرجان في جدول أعمال الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٠، على أن يفهم أنه عندما يصل رئيس هيئة نزع السلاح إلى نيويورك، سنشارك جميعا في أية مشاورات يجريها السيد ظريف. وإذا لم اسمع اعتراضا، فسنمضي على النحو الذي اقترحته.

تقرر ذلك.

مسائل تنظيمية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالاسبانية): معروض على الأعضاء الوثيقة: A/CN.10/2000/CRP.1 والورقة غير الرسمية رقم ١، ويرد فيهما الجدول الزمني الخاص بالأسبوع الأول من دورة الهيئة للفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه.

وكما يذكر الأعضاء، فقد أتيحت الفرصة للهيئة في دورتها التنظيمية المعقودة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، لمناقشة المسائل المتعلقة بمواعيد الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠، ولكن لم تتخذ قرارات رسمية بشأنها، وكنا وقتها نبحث في جعل الفترة من ٣ إلى ٢١ نيسان/أبريل موعدا لعقد الدورة، ولكن اتضح أن هذا الموعد لم يكن مقبولا. ولذلك أجريت مشاورات غير رسمية أخرى ودرست شتى البدائل. وقد تقرر رسميا أن تجتمع هيئة نزع السلاح هذا العام لمدة أسبوعين في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه من غير أن يشكل ذلك سابقة يعتد بها في السنوات المقبلة.

وقد توصلت المشاورات غير الرسمية إلى التفاهم التالي الذي سأقرأه عليكم:

(تكلمت بالانكليزية)

"إن الاتفاق على عقد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في عام ٢٠٠٠ لمدة أسبوعين، له صفة استثنائية ولن يشكل سابقة يستند إليها في السنوات المقبلة. ولا ينبغي أن يتم تأجيل المواعيد التي أعلنت عنها الأمانة العامة في وقت سابق مقدما إلا في حالات استثنائية عندما تتضارب تلك المواعيد مع مواعيد مؤتمرات نزع السلاح الرئيسية الهامة الأخرى".

(تكلمت بالاسبانية)

فإذا لم أسمع أي اعتراض فسوف أعتبر أن الهيئة ترغب في اعتماد الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/ يوليه موعدا لاجتماع الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠.

تقرر ذلك.

السيد مسدوه (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بما أن الهيئة قد تخذت القرار وإنني لا أعترض أساسا على صيغته، فلدي فقط استفسار إجرائي أود أن أطرحه.

هل ستكون تلك الفقرة جزء من القرار الذي ستعتمده الهيئة على نحو منفصل ثم تدمجه في تقريرها بعد ذلك، أم أنها ستشكل بمفردها جزءا من التقرير الذي ستعتمده الهيئة في نهاية الدورة الموضوعية؟

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالاسبانية): على حد علمي فإن الفقرة التي قرأتها لتوي ستكون جزءا من تقرير هيئة نزع السلاح.

السيد دوارتي (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أثير نقطتين. الأولى وتتعلق بمواعيد عقد دورتنا. وبوسع الاتحاد الأوروبي الموافقة على تلك المواعيد رهن التشاور. ويتوقف ذلك على المشاورات الداخلية التي ما زلنا نجريها فيما بيننا وعلى بعض الاعتبارات التي تتطلب استطلاع رأي عواصم بلادنا فيها. إلا أن موقفنا واضح للغاية فيما يختص بهذه المسألة. فنحن نوافق على المواعيد التي اقترحت توا - من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه - رهن التشاور. وهذا فيما يتعلق بنقطتي الأولى.

ثانيا، تود البرتغال أن تدلي ببيان مقتضب بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي:

"يأسف الاتحاد الأوروبي لأن الضرورة اقتضت تأجيل الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح إلى فصل الصيف. ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي نذكر بأن هذه الفترة الجديدة، تتزامن، مع الأسف مع حدث أساسي هام من أحداث نزع السلاح وهو: انعقاد مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وسوف تنشئ المواعيد الجديدة صعوبات إضافية أيضا بالنسبة لبعض الوفود داخل الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فيما يتعلق بالمستوى المناسب لتمثيلها في الاجتماعات. ونحن نناشد جميع الدول بأن تتخذ التدابير المناسبة للحيلولة دون تكرار حدوث ذلك في المستقبل.

"أما فيما يتصل بفترة انعقاد دورة هيئة نزع السلاح، ففي اعتقادنا أن مدة أسبوعين للدورة ستسهم في تعزيز فعالية وإنتاجية أعمالها. أما وقد تقررت فترة انعقاد الدورة من حيث المبدأ، فإن الاتحاد الأوروبي يرى أنه قد آن الأوان للمضي قُدما إلى الأمام ومعالجة المسائل الموضوعية.

"وختاما، يود الاتحاد الأوروبي أن يهنئ الرئيس السابق عن أعماله المشهودة ويتمنى للرئيس الجديد، وهو ممثل إيران، أعظم النجاح في جهوده. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع الرئيس الجديد".

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالاسبانية): لقد أحطنا علما على النحو الواجب بالبيان الذي أدلى به ممثل البرتغال لتوه بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد خيرت (مصر) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم ياسيدتي، على كل جهودك التي أدت إلى التفاهم والاتفاق بشأن المواعيد. وسوف نعمل على نحو وثيق من أجل التوصل إلى نتائج فيما يتعلق بالمسألتين.

وعلى حد فهمي فإن الهيئة قد اعتمدت الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه واتفقت على ذلك. وقد استمعت إلى ملاحظات ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي التي تفيد بأن الاتفاق رهن بالتشاور. فما هو الموقف الآن؟ هل هو نهائي أم ما زال رهنا بالتشاور؟ إنني لا أفهم الموقف، ولذلك أحتاج إلى إيضاح في هذا الخصوص.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالاسبانية): على حد فهمي لا يوجد تعارض بين القرار المتخذ رسميا لتوه والمتعلق بمواعيد عقد الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠ المقرر عقدها في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه وأن البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي الخاص بالموافقة رهنا بالتشاور قد أوضح موقف هذه المجموعة التي لا تعارض عقد الدورة الموضوعية في الموعد المتفق عليه، الذي اتخذ بشأنه قرار رسمي.

السيد ميهتا (الهند) (تكلم بالانكليزية): ينبغي لي أن أشكرك يا سيدتي على كل ما بذلتيه من جهد من أجل تسوية مسألة جدول الأعمال والمواعيد.

وقد أعلنت لتوك قرارا أيضا مفاده، إذا كان ما فهمته صحيحا، فإن المواعيد لن تتغير إلا فيما يتعلق بأعمال نزع السلاح. ونحن لا نتنبأ بالغيب، وأنا لست كذلك بالتأكيد. ويستطيع المرء أن يتصور دائما وجود بعض الظروف التي يمكننا فيها تحديد موعد لهذا العام ثم يقرر الرؤساء عقد اجتماع قمة دولي هنا في نيويورك.

فما الذي سنفعله؟ هل ينبغي أن نلزم أنفسنا بهذه الارتباطات؟ هذا هو السؤال، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو السبيل للخروج من هذا المأزق إذا فرضت الظروف نفسها؟

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالاسبانية): الفقرة التي قرأتها جاءت نتيجة المشاورات غير الرسمية المكثفة التي أجريناها بشأن المسألة. ولقد تلي النص نفسه في الجلسة الختامية للمشاورات غير الرسمية، ولم تكن هناك اعتراضات على مضمونه. والفقرة واضحة تماما وتتضمن ثلاثة عناصر: أولا، أن القرار الذي يقضي بأن تستمر الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٠ مدة أسبوعين قد اتخذ بصورة استثنائية؛ وثانيا، هذا القرار لا يشكل سابقة للسنوات المقبلة؛ وثالثا، يجب مراعاة التواريخ التي أعلنت عنها الأمانة العامة سلفا، وهذه التواريخ لن يطرأ عليها تغيير إلا في حالات استثنائية، ولكن في الوقت نفسه لا بد للجدول الزمني لنزع السلاح أن يأخذ في الحسبان جداول المحافل الأخرى التي تعقد في أماكن أخرى.

وبعبارة أخرى، بما أننا نعمل في ميدان نزع السلاح، يجب أن نراعي الاجتماعات الأخرى لنزع السلاح. هذا ما درجنا عليه في الماضي، ونسعى إلى أن نتفادى حدوث تداخل بين اجتماعات نزع السلاح المعقودة في أماكن مختلفة. وأعتقد أن هذا الشاغل مشروع وصحيح، ويجب أن نواصل مراعاته في المستقبل. وأعتقد أن التفاهم الذي توصلت إليه الوفود بشأن هذه النقطة واضح بما فيه الكفاية بحيث نسترشد به في المفاوضات التي نجريها في المستقبل.

فلننتقل الآن إلى برنامج العمل والجدول الزمني للأسبوع الأول لدورتنا الموضوعية. لقد باتت ممارسة متبعة أن ننظر في الجدول الزمني لعملنا على أساس أسبوعي. وهكذا، فإن الورقة غير الرسمية رقم ١ تتضمن الجدول الزمني للأسبوع الأول، أي للفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه. ويلاحظ الأعضاء أن يومي الاثنين والثلاثاء مخصصان للمناقشة العامة، وأن الأيام الثلاثة المتبقية مخصصة للجلسات التي يعقدها الفريقان العاملان اللذان سيعقد كل منهما ثلاث جلسات بالتساوي. والجدول الزمني للأسبوع الثاني ستجري مناقشته حالما تبدأ الدورة الموضوعية.

وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن الهيئة توافق على الجدول الزمني للعمل في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه حسبما تتضمنه الورقة غير الرسمية رقم ١.

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالاسبانية): **أعلّق الآن الدورة التنظيمية لهيئة نزع السلاح؛ وستستأنف عندما نتفق على البندين الموضوعيين لجدول أعمال الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٠.**

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.